

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



البند 16 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة السادسة للجهاز الرئاسي
روما، إيطاليا، 5-9 أكتوبر/تشرين الأول 2015
التقرير المالي عن التقدم المحرز في برنامج العمل والميزانية للفترة 2014-2015

موجز

- 1- تم تقديم هذا التقرير المالي إلى الجهاز الرئاسي بموجب الفقرتين (18) و(19) من القرار رقم 2013/13 للدورة الخامسة حيث يُطلب إلى أمين المعاهدة الدولية أن يقدم "تقريراً عن التقدم المحرز في الإيرادات والمصروفات، وكذلك أي تعديلات تجرى على الميزانية في الفترة المالية 2014 - 2015" و"أن يرفع تقريراً مالياً مفصلاً، قبل ستة أسابيع على الأقل من انعقاد كل دورة من دورات الجهاز الرئاسي".
- 2- تتناول الوثيقة الحالية الوضع المالي للمعاهدة الدولية في مجملها وقد أعدت بناء على البيانات المالية المتاحة في 31 مايو/أيار 2015. وسيتم إبلاغ الجهاز الرئاسي في دورته السادسة عن أية مسائل مالية ذات أهمية تطراً خلال الفترة الممتدة بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول 2015.
- 3- وتركز الوثيقة بوجه خاص على الميزانية الإدارية الأساسية، على النحو المنصوص عليه في المادة 3-3 من اللائحة المالية ولكنها تورد أيضاً موجزاً للمعلومات المتعلقة بالحسابات المدعومة من المانحين (مثل الحسابات الخاصة للأغراض المتفق عليها وحساب دعم مشاركة البلدان النامية)، وكذلك صندوق تقاسم المنافع (لصرف الأموال الناتجة عن المادة 2-13 (د) من المعاهدة).
- 4- وترد جداول إضافية تحتوي على معلومات مالية مفصلة في المرافق بوثيقة المعلومات 7 IT/GB-6/15/Inf. والمشار إليها عموماً في هذه الوثيقة بتسمية المرافق¹.

¹ متوافر على العنوان التالي: <http://www.planttreaty.org/content/gb6>

أولاً - الميزانية الإدارية الأساسية

ألف - هيكل الميزانية الإدارية الأساسية للفترة 2014-2015

1- يتم تمويل الميزانية الإدارية الأساسية للمعاهدة الدولية بواسطة:

- أ- المبلغ المخصص للمعاهدة في البرنامج العادي للعمل والميزانية في الفاو، بموجب المادة 5-1 (أ)؛
 ب- المساهمات الطوعية (المشار إليها فيما يلي بتسمية "المساهمات") للأطراف المتعاقدة؛
 ج- المساهمات الطوعية من الدول التي ليست أطرافاً متعاقدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الكيانات؛
 د- الأموال المرحّلة من الفترة المالية السابقة والإيرادات المتنوعة.

2- في الفترة المالية الحالية لم يتم دفع أية مساهمات تحت البند (ج) أعلاه في حين أن الرصيد المرحّل من الفترة المالية 2012-2013 قد بلغ 2 115 296 دولاراً أمريكياً وهو يتضمن أموالاً متنوعة مخصصة فضلاً عن الأموال الاحتياطية للمعاهدة، كالتالي:

الجدول 1: الأموال المخصصة والاحتياطية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013

بالدولار الأمريكي	
	المبالغ المحفوظ بها كحسابات احتياطية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013:
255 573	الاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد
202 118	احتياطي رأس المال العامل
	مبالغ أخرى
111 347	المساهمات الواردة مقدماً للفترة المالية 2014-2015:
824 975	المبالغ المخصصة لسداد الأموال المقرضة من الحسابات الخاصة للأغراض المتفق عليها:
1 394 013	المجموع الفرعي للأموال المخصصة
	إلى جانب ما ورد أعلاه، وُضعت المبالغ التالية جنباً:
197 882	تحويلات إضافية إلى احتياطي رأس المال العامل لتمكين التمويل الكامل تماشياً مع القرار 2011/9
27 707	تحويلات إضافية إلى الاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد لتمكين التمويل الكامل تماشياً مع القرار 2009/5
1 619 602	مجموع الأموال الموضوعة جانباً من رصيد نهاية الفترة المالية

3- بناء على ذلك، وبعد أخذ المبالغ المذكورة أعلاه في الحسبان، تبلغ الأموال المتاحة فعلاً لترحيلها إلى الفترة المالية 2014 - 2015، 495 694 دولاراً أمريكياً.

4- وتوخت الميزانية الإدارية الأساسية للفترة المالية 2015/2014 بحسب ما اعتمدها الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي بموجب القرار 2013/13، توفير مبلغ 6 943 284 دولاراً أمريكياً لبرنامج العمل، وهو يتألف من:

- مبلغ 2 000 000 دولار أمريكي من المنظمة؛
- مبلغ 4 943 284 دولاراً أمريكياً من الأطراف المتعاقدة.

5- ويفيد القرار 2013/13 بالحفاظ على مستوى احتياطي رأس المال العامل بمبلغ 400 000 دولار أمريكي على النحو المعتمد سابقاً في القرار 2011/9 الصادر عن الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي.

6- وترد ميزانية الفترة 2014-2015، بصيغتها المعتمدة في المرفق 2 بالوثيقة IT/GB-6/15/Inf.7.

باء- مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في المعاهدة الدولية

7- ونظراً إلى الزيادة في مستوى الميزانية الإدارية الأساسية التي تمت الموافقة عليها في الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي، فإن هذا يعني أن مساهمة المنظمة، كنسبة مئوية من الميزانية الإدارية الأساسية، قد تراجعت من 36.24 في المائة خلال الفترة المالية 2010-2011 إلى مستواها الحالي البالغ 28.80 في المائة. وترتكز النسبة المئوية هذه على مستوى الميزانية المتفق عليها ولا تأخذ في الحسبان معدّل المساهمات الطوعية التي تم تقديمها بالفعل. وباعتبار أن معدّل دفع المساهمات في نهاية سنة مالية بلغ حوالي 80 في المائة في الماضي القريب، يبقى أثر مساهمة الفاو بحوالي 33.60 في المائة.

جيم- المساهمات من الأطراف المتعاقدة

8- صدرت دعوات مفصلة تلتزم المساهمات من جميع الأطراف المتعاقدة في أوائل عام 2014، كما اتخذت إجراءات رسمية محددة أخرى للمتابعة في أوائل عام 2015.

9- وفي 31 مايو/أيار 2015، كان 49 طرفاً من الأطراف المتعاقدة (من أصل 131 في بداية الفترة) قد ساهموا في الميزانية الإدارية الأساسية بأموال بلغ مجموعها 3 181 372.94 دولاراً أمريكياً (بما في ذلك المبالغ المستحقة لاحتياطي رأس المال العامل والاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد).

الجدول 2: المساهمات في الميزانية الإدارية الأساسية من 1 يناير/ كانون الثاني 2014 إلى 31 مايو/أيار 2015

الفترة المالية الحالية حتى 31 مايو/أيار 2015	الفترة المالية 2012-2013 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2013 (للمقارنة)	مساهمات من الأطراف المتعاقدة
2 900 820.96	3 620 759.87	الميزانية الإدارية الأساسية
131 543.74	66 313.00	المفوضية الأوروبية
58 842.00	لا ينطبق	الأموال الآتية من الصندوق الاستثماري العالمي للتنوع المحصولي للوظيفة المشتركة التمويل لمسؤول الاتصالات (القرار 2013/13، مرجع)
76 045.89	56 635.83	احتياطي رأس المال العامل ²
14 120.35	12 308.50	الاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد
3 181 372.94	3 756 017.20	المجموع

10- شكّلت المساهمات في الميزانية الإدارية الأساسية حوالي 62.5 في المائة من المساهمات المتوقعة من الأطراف المتعاقدة أو ما يعادل تقريباً 44.5 في المائة من مجموع الميزانية الإدارية الأساسية (بما في ذلك مساهمات الفاو والأطراف المتعاقدة). ومن المشجع أن نلاحظ استمرار دعم المفوضية الأوروبية خلال الفترة المالية.

11- يعرض المرفق 3 بالوثيقة IT/GB-6/15/Inf.7، قائمة بالمساهمات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة حتى الآن. ويعرض المرفق 4 من الوثيقة ذاتها تفصيلاً بحسب الأقاليم للأطراف المتعاقدة التي ساهمت في الميزانية الإدارية الأساسية في الفترة المالية الحالية.

12- سوف تُقدّم تفاصيل المساهمات الواردة للفترة بين يونيو/حزيران 2015 وسبتمبر/أيلول 2015 إلى الجهاز الرئاسي خلال دورته السادسة.

13- وكان الاتجاه العام حتى الآن إيجابياً بشكل نسبي على الرغم من انخفاض مستواه مقارنة بالفترة المالية السابقة. ومن المتوقع أن يتم التعويض عن النقص الحالي في خلال الأشهر القليلة المقبلة وألا تتكرر النواقص التي طرأت في الفترة المالية السابقة. وعلى الرغم من ذلك، لا تتمكن المعاهدة في هذه الفترة المالية من تحقيق التمويل الكامل للميزانية الإدارية الأساسية. فالنسبة الأكثر واقعية تتراوح بين 80 و85 في المائة (إذ قد بلغت الإيرادات في الفترة المالية 2012-2013 حوالي 84 في المائة من الميزانية الإدارية الأساسية المقررة).

² بما في ذلك المبالغ الواردة من البلدان التي أصبحت من الأطراف المتعاقدة منذ الدورة الخامسة للجهاز الرئاسي.

14- ويجب التذكير بأن 49 طرفاً متعاقداً فقط (من أصل 131 في بداية الفترة المالية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي)، أو 37.4 في المائة قد قدّموا مساهمات حتى 31 مايو/أيار 2015. وفي نهاية الفترة المالية 2012 – 2013، تم الحصول على مساهمات من 49 طرفاً متعاقداً أي 38.6 في المائة من الأعضاء في ذلك الوقت.

دال- المبالغ المستحقة للحسابات الخاصة المرحلة من 2008-2009

15- بحسب ما تم إبلاغه للجهاز الرئاسي خلال دورات سابقة، فقد بلغ مجموع المبالغ المقرضة من الحسابات الخاصة 824 975 دولاراً أمريكياً في الفترة 2008-2009 وتبقى كالتزام يجب تصفيته في فترة مستقبلية.

16- والإدارة المالية البالغة الحذر للمعاهدة في الفترة المالية الماضية بيّنت أن دفع المبالغ المقرضة يبدو ممكناً في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2013. وكان من الضروري الانتظار حتى الاقفال الرسمي لحسابات الفترة 2012-2013 قبل الانتقال، بحسب الترتيب، إلى إقرار الوضع المالي للميزانية الإدارية الأساسية، غير أنه يمكن التأكيد اليوم على أن دفع المبالغ المقرضة من الحسابات الخاصة لأغراض متفق عليها قد أُنجز بصورة كاملة.

17- وهذه المبالغ المدفوعة إلى الحسابات الخاصة أصبحت متاحة لتنفيذ أنشطة تم أصلاً الاتفاق عليها مع الجهات المانحة. وبالتالي من الخطأ اعتبارها موارد متاحة جديدة غير مخصصة.

هاء- المصروفات والإيرادات المتوقعة

18- يعرض الجدول التالي إسقاطات بشأن المصروفات المتوقعة (أو المصروفات الملتمزم بها)، والإيرادات الإضافية المتوقعة للميزانية الإدارية الأساسية حتى نهاية الفترة المالية مع الترحيل المتوقع إلى الفترة المالية المقبلة.

19- وقد بلغ الرصيد المتاح في الميزانية الإدارية الأساسية في مايو/أيار 2015 حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي. ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أنه لا يزال يتعين استيعاب أكبر مصروفات الفترة المالية، أي تكلفة الدورة السادسة للجهاز الرئاسي، وأنه ما يزال يتوجب احتساب عناصر أخرى (المصروفات والالتزامات الروتينية المتوقعة حتى نهاية العام بشكل أساسي).

الجدول 3: تقدير المصروفات الإضافية من الميزانية الإدارية الأساسية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015

الوصف:		جميع المبالغ بالدولار الأمريكي
	رصيد الميزانية الإدارية الأساسية في 30 مايو/أيار 2015 (وفقاً للبيان المالي)	1 510 381-
	الحسابات الاحتياطية ³	-
	الرصيد المتاح المعدل	1 510 381-
	ناقص: المصروفات المتوقعة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015	
645 105	• تكاليف الموارد البشرية (بما في ذلك نسبة 8 في المائة من العملية المحسنة لاسترداد التكاليف و6 في المائة من تكاليف خدمة المشروعات)	
689 000	• تكلفة الدورة السادسة للجهاز الرئاسي (بما في ذلك نسبة 6 في المائة كتكاليف خدمة المشروع)	
210 000	• الإنفاق الشهري المتكرر للمعاهدة	
33 724	المجموع الفرعي	
	زائد: الإيرادات الإضافية المتوقعة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015	1 150 000-
	الرصيد المتوقع ترحيله للفترة المالية 2016-2017	1 116 276-

20- يرد وضع المصروفات في المرفق 5 (أ) بالوثيقة IT/GB-6/15/Inf.7 (فيما يرد البيان المالي الموحد في 30 يونيو/حزيران في المرفق 5 (ب)). وترد فيه أيضاً معلومات مالية إضافية وهي تبين المصروفات المفصلة مقارنة بالميزانية الإدارية الأساسية المعتمدة أساساً بحسب المخصصات.

واو- احتياطي رأس المال العامل

21- تنص المادة 6-4 من اللائحة المالية على ما يلي: "يحتفظ في نطاق الصندوق العام باحتياطي رأس مال عام بمستوى يحدده من وقت لآخر الجهاز الرئاسي بتوافق الآراء..."

22- وقد تمت زيادة مستوى رأس المال العامل من 350 000 إلى 400 000 دولار أمريكي حالياً بموجب القرار 2011/9 الصادر عن الدورة الرابعة للجهاز الرئاسي على أن يتم تمويله في الفترة المالية 2012-2013.

23- وخلال الفترة المالية الحالية، وردت أموال بلغ مجموعها 76 045 89 دولاراً أمريكياً من 15 طرفاً متعاقداً. وفي 31 مايو/أيار 2015، ورد مبلغ 278 164 دولاراً أمريكياً أي 69.5 في المائة من المبالغ المستحقة لاحتياطي رأس المال العامل، ما ترك رصيداً بقيمة 121 836 مستحقاً على 84 طرفاً متعاقداً.

³ توخياً للوضوح والرقابة المالية، لم تعد الأموال المخصصة لاحتياطي رأس المال العامل والاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد مختلطة بالأموال في الميزانية الإدارية الأساسية. ومنذ 2014، يتم الاحتفاظ بهذه الأموال في حسابات "صغيرة" (01 و02 على التوالي) ضمن حساب الأمانة .MTF/INT/017/MUL

زاي- الاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد

24- طلب الجهاز الرئاسي، بموجب القرار 2009/5 الصادر عن دورته الثالثة أن يُنشأ أمين المعاهدة الدولية الاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد، ودعا إلى تمويله من خلال المساهمات الطوعية. وفي هذا الصدد اقترحت اللجنة المختصة للطرف الثالث المستفيد في اجتماعها الثاني المنعقد في مارس/آذار 2009 على الجهاز الرئاسي مستوى أولياً للاحتياطي التشغيلي يعادل 283 280 دولاراً أمريكياً⁴.

25- وفي نهاية مايو/أيار 2015 ورد مبلغ 269 694 دولار أمريكي أي 95.2 في المائة من المبالغ المستحقة للاحتياطي التشغيلي للطرف الثالث المستفيد من قبل 72 طرفاً متعاقداً، فتبقى رصيد بقيمة 13 586 دولاراً أمريكياً من الأموال المستحقة للدفع.

ثانياً- الحسابات الخاصة المدعومة من المانحين

ألف- الحساب الخاص للأغراض المتفق عليها

26- بلغ رصيد هذا الحساب المتعدد المانحين المرحل من الفترة المالية 2012-2013، 478 378 دولاراً أمريكياً. وخلال الفترة المالية 2014-2015، ورد المزيد من المساهمات على النحو المبين في المرفق 6 بالوثيقة IT/GB-6/15/Inf. 7.

27- ويرد البيان المالي للحساب الخاص حتى 31 مايو/أيار 2015 في المرفق 7 (أ) بالوثيقة IT/GB-6/15/Inf. 7.

باء- حساب لدعم مشاركة البلدان النامية

28- بلغ الرصيد الأولي المرحل في بداية الفترة المالية 2012-2013، 389 539 دولاراً أمريكياً. وقد تمثل الإيراد الوارد إلى الحساب في الفترة المالية الحالية حتى الآن في مبلغ قدره 135 988 دولاراً أمريكياً.

29- وترد بيانات مالية موجزة عن هذا الحساب في المرفق 7 (ب) بالوثيقة IT/GB-6/15/Inf. 7. ومع بلوغ الرصيد في نهاية مايو/أيار قيمة 392 084 دولاراً أمريكياً، من المتوقع أن يلبي هذا الحساب احتياجات الدورة السادسة الحالية للجهاز الرئاسي.

30- ومع ذلك، يكاد الحساب أن ينضب، ومن المخيب للآمال أن يأتي إجمالي الدعم لهذا الصندوق من أربعة أطراف متعاقدة فحسب خلال السنوات الماضية. وبالنظر إلى الأعباء المالية الناتجة عن عقد الدورة السادسة للجهاز الرئاسي، تدعى الأطراف المتعاقدة على وجه السرعة إلى تقديم التبرعات للحساب.

ثالثاً - صندوق تقاسم المنافع

31- تتناول الوثيقة IT/GB-6/15/Inf. 7 - "تقرير عن عمليات صندوق تقاسم المنافع" - أنشطة صندوق تقاسم المنافع بالتفصيل.

32- وترد تفاصيل عن الأطراف المتعاقدة التي قدمت مساهمات إلى الصندوق خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2014 حتى 31 مايو/أيار 2015 في المرفق 6 من الوثيقة IT/GB-6/15/Inf.7، في حين يرد موجز عن الوضع المالي لصندوق تقاسم المنافع حتى 31 مايو/أيار 2015 في المرفق 7 (ج).

رابعاً - الاستنتاجات

33- الهدف من وجود الميزانية الإدارية الأساسية هو ضمان استقرار الوظائف الأساسية للمعاهدة، وبالتالي من الضروري ألا يؤدي نقص التمويل المنتظم والقابل للتنبؤ به إلى عرقلة عملياتها الأساسية وتنفيذ برنامج العمل.

34- وعلى الرغم من بعض الأمور الإيجابية، لا تزال هناك بعض المشاكل المالية المحتملة التي يمكن أن يكون لها أثراً سلبياً على برنامج عمل المعاهدة، وعلى التزام أصحاب المصلحة في المعاهدة وعضويتها على مستوى العمليات والسياسات.

35- هناك احتمال ملموس جداً بأن يتم استنفاد الحسابات الخاصة خلال الفترة المالية المقبلة، وسيكون لذلك تأثير سلبي للغاية على المستوى التشغيلي لبرنامج العمل العام للمعاهدة. وليس من المتوقع أن يتواصل الدعم الاستثنائي من خارج الميزانية الذي قدمه عدد محدود جداً من المانحين منذ تأسيس المعاهدة نظراً إلى استمرار الأزمة المالية الدولية.

36- وفي فترتي السنتين الماضيتين، تم تعزيز الميزانية الإدارية الأساسية وأصبحت تستوعب المزيد من الأنشطة التي تعتبر بطبيعتها من وظائف التنفيذ الأساسية. وتحقق ذلك من دون زيادة العبء المالي على كل طرف من الأطراف المتعاقدة نظراً إلى ازدياد عدد الأعضاء في المعاهدة. وعلى الرغم من هذا، يجب عدم التقليل من أهمية تأمين تمويل جديد كاف للحسابات الخاصة لجعل إنفاذ برنامج العمل ممكناً.

37- ووفقاً لذلك، تم حث الأطراف المتعاقدة على بذل كل جهد ممكن لتقديم مساهمات طوعية إلى الحساب الخاص للأغراض المتفق عليها فضلاً عن الحساب الخاص لمشاركة البلدان النامية في المستقبل القريب.

38- وعلى الرغم من الوضع المالي المستقر عموماً للميزانية الإدارية الأساسية، لا بد من الإشارة إلى أن عدد الأطراف المتعاقدة التي قدمت أي مساهمة إلى الميزانية الإدارية الأساسية لا يزال محدوداً للغاية إذ اقتصر على 49 طرفاً فقط من أصل 131 طرفاً متعاقداً. إذن، تُعتبر التحسينات في هذا الصدد أمراً ضرورياً للتأكيد على الطابع المتعدد الأطراف للمعاهدة. وفي هذا السياق، من المشجع أن نلاحظ دعم الاتحاد الأوروبي، الذي بدأ عام 2012، في الميزانية الإدارية الأساسية واستمر حتى الفترة المالية الحالية. ونحث جميع الأطراف المتعاقدة بشدة على تقديم مساهماتها في الوقت المناسب، وبمستوى متناسب.

39- وتنطوي الطبيعة الطوعية للمساهمة على درجة من عدم اليقين بشأن مستوى الميزانية الذي يمكن بلوغه فعلاً. إن استخدام الجدول الإشاري للمساهمات بالنسبة إلى المساهمات الطوعية من قبل الأطراف المتعاقدة يجعل من الصعب تحديد النقص في إجمالي الميزانية الإدارية الأساسية المعتمدة والناشئ عن الحالات التي تختلف فيها مساهمة أحد كبار المساهمين عن المبلغ المتوقع بدرجة كبيرة. ولهذا يصبح من المهم السعي إلى الحصول على إرشادات من الجهاز الرئاسي بشأن معالجة النزعة النظامية نحو مواصلة النقص المحتمل في الميزانية الإدارية الأساسية المعتمدة التي تنشأ عن استخدام جدول إشاري طوعي للمساهمات.